

مشكلة البطالة في مدينة الديوانية

دراسة ميدانية لعينة من العاملين في تجارة الأرصفة

م.م. مليحة جبار عبد

جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم إدارة الأعمال

تاريخ استلام البحث: 2014/5/20 تاريخ قبول النشر: 2014/7/15

المستخلص:

تمثل البطالة إحدى التحديات الرئيسية التي يعاني منها أي اقتصاد في العالم. والاقتصاد العراقي بما مر به من حروب وظروف سياسية متتالية تعرض الى هذه الظاهرة الخطيرة، ويأتي البحث ليسلط الضوء على ظاهرة البطالة متخذاً من العاملين في تجارة الأرصفة في محافظة الديوانية عينة، إذ ركز البحث على دراسة عدد من المتغيرات التي تعطي مؤشرات واضحة عن الفئات الأكثر تعرضاً لظاهرة البطالة وصفاتها الشخصية وطبيعة العمل الذي يزاولونه حالياً والعديد من المؤشرات الأخرى وجمعت البيانات المطلوبة من خلال استمارة استبيان وزعت على أكثر من 1000 شخص من العاملين في تجارة الأرصفة في أغلب مناطق مدينة الديوانية. لقد توصل البحث الى عدد من النتائج أهمها ان تجارة الأرصفة التي تعد شكلاً "سافراً" للبطالة المقنعة في مدينة الديوانية تمارسها جميع الفئات العمرية دون استثناء، أجبرتهم العديد من العوامل للانخراط في هذا المجال من العمل، وختمت الدراسة بتوصيات ومقترحات عدة أهمها وضع سياسية تنموية واسعة على المستوى الاقليمي لمدينة الديوانية وتستهدف النهوض بكافة الأنشطة الاقتصادية فيها من زراعة وصناعة وخدمية والبنى التحتية المرتبطة بها.

The problem of unemployment in Diwaniyah City Pavements Trade as A model

Assist. Lecturer: Maliha Gabbar Abid

Qadisiyah University/ College of Management and Economics

Department of Business Administration

Abstract:

The unemployment represents one of the main challenges that are facing (confronting) Diwaniyah governorate. As and economic phenomenon unemployment is caused by several factors such as the rapid increasing rate of population growth in the governorate, which has been estimated around 2% annually. this percentage increase was regard as a relatively high one in the worldwide scale. the economic activation in Diwaniyah was not perfectly sufficient to create adequate labor opportunities, to meet the increasing labor supply in the labor market in the city, because of the limited productive base of the industrial sector, that was suffer from decreasing productive capacity. In addition to the massive destruction of the previous wars that destroy economic infrastructures and the economic blockade form the past eat years did their negative effects and did not permit the state to increase its investments or expenditures in Diwaniyah specially.

Our study tries to cast some Lights on the unemployment problem in Diwaniyah city, which is namely represented in the pavements trade. We will try to analyses the distance, the causes, and put some suitable solution for it.

المقدمة

ان مشكلة البطالة في العراق شأنها في ذلك شأن الدول النامية والعربية تعزى الى عوامل عديدة، اهمها ارتفاع معدلات نمو السكان، وعدم قدرة الاقتصاد العراقي على خلق فرص عمل كافية تتلاءم مع العرض المتمثل في الاعداد المتزايد من الداخلين لسوق العمل بسبب محدودية القاعدة الانتاجية وضعف الاستثمارات .

اما البطالة في مدينة الديوانية فإنها تعزى اضافة للعوامل المذكورة الى التدمير الكبير الذي لحق بالمؤسسات الصناعية والخدمية والبنى التحتية فيها بسبب الحروب التي دخلها النظام السابق مع الدول المجاورة، ناهيك عن الحصار الذي شمل قطع الغيار اللازمة لتشغيل المصانع، فضلا عن ضعف الاستثمارات الموظفة في القطاع الصناعي من قبل الدولة اضافة الى انعدام الامن والاستقرار في الوقت الحاضر.

والجدير بالذكر ان ابرز انواع البطالة المنتشرة في مدينة الديوانية شأنها في ذلك شأن الاقتصادات النامية الاخرى هي البطالة المقنعة والتي يطلق عليها البعض بالبطالة البنائية او الهيكلية والتي تعود اساسا الى تخلف الاقتصاد واختلاف هيكله الانتاجي الامر الذي ينجم منه عدم التناسب بين عنصر العمل وعناصر الانتاج الاخرى وبخاصة راس المال اضافة الى تخلف طرق الانتاج مما يؤدي الى وجود عمل اكبر من حاجة ذلك النشاط لهذا العمل كما " ونوعا". ومع ان البطالة المقنعة تتركز في القطاع الزراعي نظرا " لقدرة هذا القطاع على استيعاب المزيد من الايدي العاملة حتى لو كانت انتاجيتهم تساوي الصفر، الا ان ذلك لا يمنع من ظهورها في قطاعات اخرى وبخاصة قطاع الخدمات .

هدف البحث

يهدف البحث الى تسليط الضوء على جانبها من مشكلة البطالة المقنعة في مدينة الديوانية والمتمثلة في تجارة الشوارع (التي تشمل باعة الارصفة والباعة المتجولون) في محاولة لتحليل واقعها واسبابها ووضع المعالجات لها.

مشكلة البحث

يمكن ملاحظة ذلك من خلال كثرة الذين يمارسون نشاطات خدمية هامشية لا تتحقق لهم وللمجتمع نفعا " كبيرا" كما هو الحال بالنسبة لباعة الارصفة في الشوارع والباعة المتجولين والذين يشكلون جوهر مشكلة البحث.

فرضية البحث

ان رسم أي سياسة لمعالجة مشكلة البطالة في مدينة الديوانية لابد ان تقوم على نظرية محددة لتفسير ظاهرة البطالة واسبابها وايجاد الحلول المناسبة لمعالجتها

وسائل جمع البيانات والمعلومات

اعتمد منهج البحث على الوسائل التالية في جمع البيانات والمعلومات

-الاعتماد على الكتب والدوريات المتوفرة للجانب النظري للبحث

- الاعتماد على توزيع استمارة استبانة ضمت (27 سؤالا") تناولت مختلف العاملين في تجارة الارصفة وتحليل البيانات التي فيها، وأجراء الاحصاء الميداني لعدد العاملين في تجارة الشوارع في عدة مناطق مختارة في المحافظة، بعد ذلك اخترت عينة عشوائية منهم تتألف 1000 شخص شملت الرجال والنساء والاطفال والشيوخ.

المبحث الاول: الجانب النظري

Unemployment

1- مفهوم البطالة:

اختلفت الرؤى لتحديد مفاهيم البطالة فيقول انتوني جيدنز ان البطالة تعني (بان الفرد يقع خارج نطاق قوة العمل) ويعني العمل هنا مدفوع الاجر، كما يعني المهنة أيضا¹ وتعرف ايضاً على انها الفرق بين حجم العمل المعروف و حجم العمل المستخدم في المجتمع خلال مدة زمنية معينة عند مستويات الاجور السائدة و من ثم فان حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة و الكمية المطلوبة منه في سوق العمل عند مستوى معين من الاجور². وتعرف البطالة رسمياً وفق المعايير التي حددتها منظمة العمل الدولية فإنها تشمل (كل من هو قادر على العمل، وراغب فيه، ويقبله عند مستوى الاجر السائد، ولكن دون جدوى)³. كما تعرف البطالة (بانها تعطل جانباً من قوة العمل المنتج اقتصادياً "تعطلا" اضطرارياً" رغم القدرة والرغبة في العمل والانتاج⁴. وتعرف بانها (الحالة التي لا يستطيع فيها الافراد ممارسة النشاط الاقتصادي خلال مدة زمنية معينة، نتيجة لعوامل خارجة عن ارادتهم، بالرغم من كونهم في سن العمل وقادرين عليه وراغبين فيه وباحثين عنه⁵.

انواع البطالة

- 1- البطالة الهيكلية:- ينشا هذا النوع من البطالة نتيجة للتحويلات الاقتصادية التي تحدث من حين لآخر في هيكل الاقتصاد كاكشاف موارد جديدة او وسائل انتاج كقوة ظهور سلع جديدة تحل محل السلع القديمة⁶.
- 2- البطالة الاختيارية:- هي التي تنتج عن انخفاض الاجور وعدم رغبة المواطن في العمل بهذا الاجر⁷.
- 3- البطالة الاجبارية:- هي التي تتعلق بالأفراد العاطلين عن العمل الذين يبحثون عن العمل وبالاجر السائد ولا يجدونه⁸.
- 4- البطالة الاحتكاكية:- هي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الانتقال من وظيفة لأخرى او التوقف للبحث عن وظيفة اخرى⁹.
- 5- البطالة الدورية:- تنشأ نتيجة لتذبذبات الدورة الاقتصادية بين الرواج والانكماش وهي تفسر بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب او شراء الانتاج المتاح مما يؤدي الى ظهور الفجوات

الاخضر عزيز، فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، مجلة علوم انسانية، السنة الثالثة، 2006، العدد 26. 1
2.د.علي عبد الوهاب نجاء، مشكلة البطالة واثار برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها، دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 1.

3 Michael Parkin, Daviding, Economic, Boston, New York, 1992, p543

4.د.خالد توفيق الشمري، مدخل في علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلي، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، 2009، ص 289.

5 أسيل حسين كاظم السوداني، دور الزكاة في التصدي لظاهرة الفقر والبطالة في العراق، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2010، ص 90.

6 البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الاول، 2004، ص 102.

7 رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر، 1997، ص 30.

8- <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/rankorder/2129rank.html>

9 الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2003، ص 31

الانكماشية ففي فترات الركود الاقتصادي وانخفاض الانتاج ينخفض التوظيف وترتفع معدلات البطالة ويحدث العكس في اوقات الراج.10
 6-البطالة الموسمية:- تعني الفرق الموجود بين العدد الفعلي للعاملين وعددهم المتوقع عند مستوى الانتاج المتاح فعندما تعادل البطالة الموسمية الصفر فان ذلك يعني ان عدد الوظائف الشاغرة خلال الفترة يساوي عدد الاشخاص العاطلين عن العمل.11
 7- البطالة المقنعة:- يقصد بها الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العاملين بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة فائضة فلا تنتج شيء تقريباً، ويزداد هذا النوع في البلدان النامية بسبب وفرة عنصر العمل بينما تكون فرص العمل محددة بسبب ضيق مجالات الانتاج.12

المبحث الثاني

الواقع الاقتصادي والاجتماعي لمحافظة الديوانية

1- الواقع الاقتصادي

تعد محافظة الديوانية من أبرز مراكز الاستيطان القديم في العراق وفيها اقام العراقيون القدماء مدن مهمة وحواجز عظيمة، فهي موطن الحضارة السومرية وتحتوي ارض المحافظة على ما يقارب 600 موقعاً أثرياً لعل من اهمها (مدن نيفر) (نيبور)، أسن، مرد أبو الصلابيخ، ونه وسادوم، الدريهمية)13 أذ تعاقب حكم السومريين والاكديين والبابليين وغيرهم وفي العصور الاسلامية الاولى والمتأخرة اشتهرت مواقع حضرية أبرزها القادسية والحسكة والرماحية والملوم.
 ويتسم الواقع الاقتصادي في محافظة الديوانية بوجود ثلاث قطاعات رئيسية هي (قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات) فضلا عن عدد من القطاعات الثانوية مثل قطاع التجارة والبناء، ويعاني اقتصاد المحافظة من تدهور حاد، فالقطاع الزراعي يحتل اهمية متميزة في الاقتصاد العراقي ويؤدي دوراً أساسياً في توفير المواد الغذائية للسكان، وتعد محافظة الديوانية من بين محافظات العراق الزراعية المهمة، وان وقوعها ضمن منطقة السهل الرسوبي قد اكسبها الانبساط وخصوبة اراضيها وتوفر المياه، وتشتهر المحافظة بزراعة و انتاج المحاصيل الرئيسية كالحنطة والشعير والشلب والمحاصيل الثانوية مثل الذرة الصفراء والبيضاء وزهرة الشمس فضلا عن زراعة الخضروات والاعلاف والبقوليات، ووجود عدد كبير من اشجار النخيل والفواكه اضافة الى اعداد الحيوانات من الابقار والجاموس والاعنام والماعز والابل.
 لذا يعد القطاع الزراعي الاهم في رفع الاقتصاد المحلي لكنه بات أكثر تدهوراً بسبب دخول المواد الزراعية من دول الجوار وبسعر اقل من السعر المحلي مع غياب الضريبة وعدم وجود قانون المنتج المحلي، وكذلك غياب الدعم الحكومي للقطاع الزراعي سواء في دعم مستلزمات الانتاج(السماذ، الآلات والمكائن) أم دعم الاسعار.

10منظمه العمل العربي،ورقه عمل حول(دور المنشآت الصغيره والمتوسطه في تخفيف ازمه البطاله)،المنتدى العربي للتشغيل، بيروت،19-21/10/2009،ص9-11.
 11بشير الدباغ وعبد الجبار الجرمود،مقدمه في الأقتصاد الكلي ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن ، أطبعه الأولى ، 2003 ، ص391
 12زهير حامد الزيدي،العولمة الاقتصادية وتأثيرها في اسواق العمل مع التركيز على البطالة فيدول مختارة(مصر والاردن حالة دراسية)،رسالة ماجستير في الاقتصاد ،كلية الادارة والاقتصاد،جامعة بغداد،2009،ص45.
 13وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،الجهاز المركزي للاحصاء،استراتيجية تنمية المحافظات، الخلاصة التنفيذية،بغداد،وزارة التخطيط،2008،ص49.

اما القطاع الصناعي فلم يكن افضل حالاً" من القطاع الزراعي، إذ توقفت معامل النسيج عن العمل بسبب عدم توفر المواد الأولية اللازمة لتشغيلها بكميات كافية كذلك قدم الآلات والمكائن وعدم القدرة على صيانتها وتحديثها وإدامتها، أو استيراد مكائن جديدة، وهذا أدى الى انخفاض الانتاج والانتاجية وانخفاض ارباح تلك المشروعات بشكل هائل اما بالنسبة لقطاع التجارة اذ تقتصر التجارة فيه على تجارة التجزئة ويعاني من معوقات عديدة منها هروب رؤوس الاموال الى الخارج وضعف القدرة المالية الموجودة حالياً".

2- الواقع الاجتماعي

انعكست المشكلات التي واجهتها المدينة كالفقر وسوء الاحوال الصحية واهدار ثروات المجتمع على الواقع التعليمي في المدينة وأورثت ظواهر سلبية خطيرة كالرشوة وسوء الادارة وتراجع كفاءة الاداء، ويظهر ذلك جلياً" من خلال النسب المرتفعة للأمينين بين الكبار للرجال والنساء وارتفاع معدلات التسرب من المدارس الابتدائية والثانوية وانخفاض نسب اجمالي الالتحاق، فقد أشارت مؤشرات الحالة التعليمية ان (24%) من سكان مدينة الديوانية بعمر (15) سنة فأكثر غير متعلمين وهذا الوضع كان نتيجة لما ألت الية الاوضاع على مدى ثلاثة عقود من عدم الاستقرار الى جانب الوضع الامني الحالي وتردي الواقع الصحي في مدينة الديوانية، اذ تبين ارتفاع نسب مقاييس سوء التغذية لدى الاطفال وكذلك ارتفاع نسبة الاصابة بالأمراض المزمنة اذ بلغت (30%) بين رؤساء الاسر و(11,1) بين افراد الاسر واطهرت النتائج ايضا ان (51%) فقط من المصابين بالأمراض انهم استشاروا عيادة خاصة.

وتتصف الفئات العاطلة عن العمل في مدينة الديوانية كما سنرى لاحقاً" بارتفاع نسبة الشباب فيها والذين تقدر نسبتهم من مجموع سكان المدينة (اكثر من 20 سنة) بنحو 40% وكذلك ارتفاع نسبة البطالة بين حملة الشهادات الجامعية بسبب ضعف النظام التعليمي الذي يتميز بارتفاع اعداد الخرجين في الاختصاصات الانسانية التي لا تجد فرص عمل لها في سوق العمل . كما تزداد البطالة في المناطق الحضرية في المدينة بسبب ظاهرة الهجرة من الريف الى المدينة والتي ازدادت حدتها منذ ثمانينات القرن الماضي نتيجة الحرب مع ايران التي ادت الى نزوح المواطنين من المناطق الحدودية الى مركز المدينة، كما أدى ارتفاع نسبة مساهمة المرأة في سوق العمل الى زيادة حدة مشكلة البطالة والتي عمقها اكثر ارتفاع الاسعار بصورة كبيرة ومستمرة بسبب التضخم والغاء الدعم مع العديد من السلع على الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والاسكان الشعبي وضعف نظام الضمان الاجتماعي وغياب اعانات البطالة.

المبحث الثالث: تحليل ومناقشة النتائج

نتائج استمارة الاستبيان

اولاً:-المعلومات الشخصية

خصص للتعرف على هذه المؤشرات ثمانية أسئلة تضمن معلومات عن الجنس والعمر والتحصيل الدراسي والحالة الاجتماعية بما فيها عدد الاولاد بالنسبة للأفراد المتزوجين والعدد الكلي لأفراد العائلة ومعيهم، والسكن السابق. وفيما يلي عرض لما تم التوصل اليه من نتائج.

1-الجنس

بلغت نسبة الذكور في العينة 80% بينما نسبة الاناث 20%، (الجدول 1)، ويكون اسباب انخفاض نسبة الاناث في الدراسة الى رفضهن الاجابة والى تخوفهن من اعطاء الاجابات الكافية والصحيحة عن

14 وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء، استراتجية تنمية المحافظات، الخلاصة التنفيذية، بغداد، وزارة التخطيط، 2012، ص50.

الأسئلة علما بان اعمالهن تتركز في الانشطة التي تتطلب القليل من المال وتعتبر امتدادا لواجباتها المنزلية كبيع الاغذية الجاهزة وغيرها.

الجدول (1) عينة الدراسة موزعة حسب الجنس (حجم العينة 1000)

الجنس	العدد	النسبة
الذكور	720	80
الاناث	280	20
المجموع	1000	100

2- العمر

بلغت نسبة الاطفال في العينة (اقل من 10 سنوات) والذين يمارسون تجارة الارصفة 1,6% في حين بلغت نسبة الاشخاص الذين يقعون في سن النشطين اقتصاديا ويمارسون تجارة الارصفة (من 15 سنة الى سن 50 سنة) حوالي 91% ولو تعمقنا اكثر لوجدنا ان فئة الشباب والكهول (من 20 سنة- 50 سنة) هي التي تمارس تجارة الارصفة بشكل اساس اذ بلغت نسبتهم 73% (الجدول 2)، وهذا هو احد الواجه الخطيرة لمشكلة البطالة اذ ان هذه الفئات التي تشعر الواقع والتهميش والفقر الشديد تكون محط انظار التيارات الارهابية التي تحاول استقطابها واستغلالها في الاعمال الارهابية والاعمال التي تتميز بالعنف والاجرام كالقتل واعمال السلب والخروج على القانون.

الجدول (2) عينة الدراسة موزعة حسب الفئات العمرية (حجم العينة 1000)

الفئات العمرية	العدد	النسبة
اقل من 10	25	5,3
20-11	250	15,5
30-21	350	25,5
40-31	175	10,2
50-41	100	10,0
60-51	80	8,0
اكثر من 60	20	5,5
المجموع	1000	100

3- التحصيل الدراسي

بينت الدراسة ان العديد من حملة شهادة البكالوريوس والدبلوم قد انخرطت في تجارة الارصفة اذ بلغت نسبتهم من العينة 13,4% الامر الذي يعكس مدى ندرة فرص العمل في المحافظة من ناحية واهمال الدولة لمستقبل الخريجين الذين انفق عليهم مبالغ طائلة اثناء فترة تعليمهم من ناحية اخرى. اما حملة شهادة الاعدادية فبلغت نسبتهم 83,7% وهذا دليل على انتشار ظاهرة التسرب المدرسي وضعف النظام التعليمي من ناحية وضعف الامكانات المادية اللازمة لاكمال الدراسة من ناحية اخرى (انظر الجدول 3).

الجدول (3) عينة الدراسة موزعة حسب التحصيل الدراسي (حجم العينة 1000)

التحصيل الدراسي	العدد	النسبة
بكالوريوس	120	4,12
معهد	100	5,2
اعدادية	250	13,4
اقل من اعدادية	450	50,5
امي	80	10,3
المجموع	1000	100

4- الحالة الاجتماعية

اعتمدت على مؤشرات عدة منها الحالة الزوجية، عدد الاولاد والعدد الكلي لأفراد العائلة ومعيهم، وتبين ان المتزوجين يحتلون نسبة 45% من العينة في حين بلغت نسبة العزاب 40,8% اما النسبة المتبقية والبالغة حوالي 5% فقد كانت من نصيب الارامل والمطلقين (الجدول 4)، كما بلغ متوسط عدد

الاولاد الذين يعيّلهم الشخص العامل في تجارة الارصفة نحو (6) اولاد فيما بلغ الحد الاعلى نحو (13) فردا (الجدول 5)، وهذا المؤشر يعكس مدى العبء الثقيل الواقع على كاهل العامل في تجارة الارصفة وبخاصة اذا اخذنا بنظر الاعتبار ان هناك العديد من العاملين يعدون المعيل الاول للعائلة اذ بلغت نسبتهم 60% (الجدول 6,7)

الجدول (4) عينة الدراسة موزعة حسب الحالة الزوجية (حجم العينة 1000)

النسبة	العدد	الحالة الزوجية
45	450	متزوج
44	425	اعزب
1,5	100	ارمل
0,5	25	مطلق
100	1000	المجموع

الجدول (5) عينة الدراسة موزعة حسب عدد الاولاد (حجم العينة 1000)

النسبة	العدد	فئات عدد الاولاد
61	425	4-0
33	475	9-5
2,5	14	12-10
0,5	6	13 فأكثر
100	1000	المجموع
متوسط عدد الاولاد للعينة (6) واعلى عدد بلغ 12 واقل عدد بلغ (0)		

الجدول (6) عينة الدراسة موزعة حسب عدد افراد العائلة (حجم العينة 1000)

النسبة	العدد	فئات عدد افراد العائلة
9	120	4-1
45	480	9-5
25	350	12-10
2,5	50	13 فأكثر
1000	1000	المجموع
متوسط عدد افراد العائلة (7) افراد واعلى عدد بلغ 14 واقل عدد بلغ (1)		

الجدول (7) عينة الدراسة موزعة حسب مستوى الاعالة (حجم العينة 1000)

النسبة	العدد	مستوى الاعالة
55	890	المعيل الاول
45	110	ليس المعيل الاول
1000	1000	المجموع

5- السكن السابق للعائلة

نتيجة لإهمال القطاع الزراعي وانعدام التوازن بين الريف والمدينة حيث اختلاف مستوى الاجور ومدى توافر المؤسسات التعليمية والترفيهية والمؤسسات الصحية فقد شهدت المحافظة هجرة واسعة من الريف الى المدينة عمقتها اكثر الحروب وبسبب المستوى التعليمي المتدني لأغلب المهاجرين وقلة مهاراتهم الفنية فقد انخرط معظمهم في القطاع الخدمي الذي يعد المحيط الامثل والقادر على استيعاب معظم المهاجرين من ذوي المؤهلات الضعيفة، اذ تبين من الدراسة ان نسبة 26% من العينة كانت لأهل الريف مقابل 74% لأهل المدينة (الجدول 8)، وعلى هذا الاساس فان الامر يتطلب اتباع سياسة تنموية جديدة تهدف الى اعادة التوازن بين الريف والمدينة والاهتمام بتطوير القطاع الزراعي وهايكلة الارتكازية كوسيلة مهمة لإعادة هؤلاء المهاجرين الى اماكن سكنهم السابقة وتخفيف معاناتهم الحالية.

الجدول (8) عينة الدراسة موزعة حسب السكن السابق (حجم العينة 1000)

النسبة	العدد	السكن السابق
25	250	الريف
75	750	المدنية
1000	1000	المجموع

ثانياً: -معلومات عن العمل الحالي

1-مجالات العمل الاخرى

الهدف من وراء هذا السؤال هو التعرف على مجالات العمل الاخرى للعاملين في تجارة الارصفة، ويبدو ان تجارة الارصفة في المحافظة كانت الملجأ الاخير تقريبا للعاملين عن العمل الذين شملتهم الدراسة اذ بلغت نسبة الذين مارسوا تجارة الارصفة بسبب البطالة نحو 78.85% من العينة، وهذا مؤشر على حالة الكساد الذي يعاني من اقتصاد المحافظة وعم السياسات التشغيلية التي وضعها النظام السابق وفشلها الذريع في معالجة المشكلات المجتمعية كما لاحظت الدراسة ان اعدادا من الطلبة قد انخرطوا في تجارة الارصفة نتيجة لضعف حالتهم المادية وكوسيلة لتوفير المال اللازم لإكمال دراستهم وشراء ما يحتاجون اليه من لوزام مدرسية وملابس اذ بلغت نسبتهم في العينة 13.47% ومن الطبيعي والحال على ما هو عليه ان يكون مستوى ادائهم التعليمي منخفضا لضيق الوقت المخصص للدراسة وبالتالي شيوع حالات الرسوب والتسرب التعليمي بينهم. فقد رصدت الدراسة وجود اعدادا من الموظفين الحكوميين الذين يمارسون تجارة الارصفة كوسيلة مساعدة لتوفير مستلزمات العيش لعوائلهم اذ بلغت نسبتهم في العينة 3.55% ونتيجة لنفس الاسباب مع اهمال للرعاية الاجتماعية وانخفاض اكبر في رواتب المتقاعدين فقد وجد هؤلاء رغم كبر سنهم في تجارة الارصفة متنفسا للحصول على بعض الدخل اذ بلغت نسبتهم في العينة نحو 3.9% (الجدول 9)

الجدول (9) عينة الدراسة موزعة مجال العمل الاخر (العينة 1000)

النسبة	العدد	مجال العمل الاخر
60	550	عاطل
12	350	طالب
2,5	40	موظف حكومي
3,4	60	متقاعد
100	1000	المجموع

2-حجم رأس المال التشغيلي ومصدره

ان ممارسة أي نشاط يتطلب توافر المال اللازم لذلك وهذه الحقيقة تنطبق ايضا على تجارة الارصفة اذ لا بد لمن يمارسها ان يمتلك رأس المال الكافي لشراء البضاعة واعادة بيعها مثلاً، ولكن تبين من الدراسة ان نسبة 7% من العينة لا تمتلك دينارا واحدا وانما يتركز نشاطها في تصريف البضاعة لصغار التجار مقابل هامش ربحي بسيط، وفي كثير من الاحيان يقع هؤلاء تحت رحمة التجار وبخاصة في الاوقات التي تنخفض فيها الاسعار ولا يستطيعون تصريف البضاعة بأسعار الشراء، الامر الذي يجعلهم معرضين للخسارة بين الحين والآخر والوقوع تحت وطأة الدين وتوقف التجهيز والملاحقة القانونية عند عجزهم عن سداد الدين. كما لاحظت الدراسة ان النسبة الاكبر من العينة 79.5% يتراوح قيمة رأسمالها التشغيلي ما بين (10000-100000)دينار أي انه في حده الاعلى لا يتجاوز 50 دولارا فقط واذا اخذنا بنظر الاعتبار حالة التضخم الكبيرة في الاسعار يتضح لنا مدى قلة وبساطة المواد التي يتعاملون بها. وحتى الفئة التي تتعامل بأعلى قيمة لرأس مال والبالغة نحو 500 الف دينار والتي لا تتجاوز نسبتها 1.1% من العينة فان قيمة رأسمالها المذكور لا يتعدى ما يعادل 250 دولارا بسعر الصرف السائد وهو لا يتعدى سعر ثلاجة منزلية واحدة، وكل هذا التحليل

يؤشر مدى ضعف القدرة المالية لمعظم العاملين في تجارة الارصفة وانعدام المؤسسات الاقراضية القادرة على توفير المال لهم لتوظيفها في مشاريع انتاجية تعطي مردودا " مستقرا" (الجدول 10)

الجدول(10) عينة الدراسة موزعة حسب رأس المال التشغيلي(حجم العينة 1000)

النسبة	العدد	فئات رأس المال(دينار)
2%	10	صفر
70%	530	10000-100000
9,6%	380	101000-200000
1,4%	53	201000-300000
2%	12	301000-400000
0,1%	5	401000-500000
1%	10	501000
100%	1000	المجموع

اعلى قيمة لرأس المال المستثمر بلغت 100000دينار عراقي و اقل قيمة صفر، ومعدل رأس المال المستثمر 6800 دينار

وعلى هذا الاساس نجد ان مشكلة توفير رأس المال التشغيلي وضعف القدرة المالية للعاملين في تجارة الارصفة تبدو واضحة اذا ما عرفنا ان نسبة 48.5% من العينة كان لجوءها الى الاقتراض هو المصدر الاساس لتوفير المال اللازم للعمل بكل ما يترتب على ذلك من مخاطر كالخسارة الناجمة عن تقلبات السوق والمصادرة والسجن عند العجز عن سداد الدين (الجدول 11).

الجدول(11) عينة الدراسة موزعة حسب مصدر رأس المال(حجم العينة 1000)

النسبة	العدد	مصدر رأس المال
25%	220	اقتراض
75%	780	شخصي
100%	1000	المجموع

3- اسباب ممارسة العمل الحالي

لقد كانت البطالة وانعدام فرص العمل في القطاع العام او الخاص او توفرها في بعض الاحيان ولكن بأجور منخفضة لا تتناسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة والظرف السياسي هي الأسباب التي دفعت نسبة 92% من العينة للاستمرار في العمل بتجارة الارصفة باعتبارها المصدر الوحيد للرزق، بينما فضلت النسبة الباقية 8% الاستمرار في هذا المجال لعوامل اخرى من بينها قضاء وقت الفراغ او الحصول على مصدر اضافي للدخل (الجدول 12-16).

الجدول(12) سبب ممارسة تجارة الارصفة (عدم وجود فرص عمل في القطاع العام والخاص) موزعة حسب نوع الاجابة (حجم العينة 1000)

النسبة	العدد	نوع الاجابة
71%	855	نعم
29%	145	كلا
100%	1000	المجموع

الجدول(13) سبب ممارسة تجارة الارصفة (الاجور غير المجزية في القطاع العام والخاص) موزعة حسب نوع الاجابة (حجم العينة 1000)

النسبة	العدد	نوع الاجابة
30%	230	نعم
70%	770	كلا
100%	1000	المجموع

الجدول(14) سبب ممارسة تجارة الارصفة (الظرف السياسي) موزعة حسب نوع الاجابة (حجم العينة 1000)

النسبة	العدد	نوع الاجابة
33%	175	نعم
67%	825	كلا

المجموع	1000	%100
---------	------	------

الجدول (15) سبب ممارسة تجارة الارصفاة (قضاء وقت الفراغ) موزعة حسب نوع الاجابة (حجم العينة 1000)

نوع الاجابة	العدد	النسبة
نعم	25	%1
كلا	975	%99
المجموع	1000	%100

الجدول (16) سبب ممارسة تجارة الارصفاة (عدم وجود حاجة للتخصص) موزعة حسب نوع الاجابة (حجم العينة 1000)

نوع الاجابة	العدد	النسبة
نعم	760	%55
كلا	240	%45
المجموع	1000	%100

4- تاريخ ممارسة العمل الحالي في تجارة الارصفاة

بعد انهيار النظام السابق وتبدل الاوضاع السياسية وصدور العديد من القرارات من قبل قوات التحالف ومنها حل الجيش العراقي وبعض المؤسسات التي كانت تنفذ سياسات النظام السابق التعسفية وكذلك خروج اعداد كبيرة من الافراد من السجون كيف اصبحت الاوضاع الحالية للعاملين في تجارة الارصفاة. لقد خلصت الدراسة الى ان تجارة الارصفاة ليست حديثة العهد في المحافظة وانما تمتد الى فترة سابقة (الجدول 17) اذ بلغت نسبة العاملين فيها قبل فرض العقوبات على العراق حوالي 3.5% من العينة، وهذا مؤشر اخر على فشل السياسات التنموية التي وضعها النظام السابق ووصولها الى طريق مسدود وعجزها عن احداث التغييرات الهيكلية المطلوبة في الاقتصاد العراقي على الشكل الذي يقضي الى القضاء على البطالة وتوفير فرص العمل لجميع القادرين عليه. ثم ازدادت وتضاعفت وتيرة العاملين في تجارة الارصفاة بعد فرض الحصار والحرب عام 1991 لتصل الى 82.5% من العينة وذلك بسبب الدمار الكبير الذي لحق بالمنشآت وتقليص اعداد العاملين فيها اضافة لتطبيق النظام لسياسة الخصخصة او التحويل الى القطاع الخاص التي ادت بدورها الى تقليص اعداد كبيرة من الموظفين في القطاع العام وانخفاض الاستثمارات الموجهة نحو التنمية وزيادة التشغيل فضلا عن تسريح اعداد كبيرة من المواليدين التي كانت ضمن تشكيلات الجيش العراقي وضعف فاعلية القطاع الخاص في المحافظة وقدرته على استيعاب وتشغيل الايدي العاملة نتيجة لضعف قدراته المادية وصغر حجم المؤسسات التي يمتلكها والتي معظمها يتكون من مشاريع صغيرة او متوسطة الحجم لا يتجاوز عدد العاملين فيها 8-12.

الجدول (17) عينة الدراسة موزعة حسب تاريخ ممارسة العمل الحالي (حجم العينة 1000)

نوع الاجابة	العدد	النسبة
قبل العقوبات	70	%5
خلال العقوبات	720	%75
بعد انهيار النظام البائد	210	%20
المجموع	1000	%100

اما بعد انهيار النظام السابق فقد انخرط في تجارة الارصفاة نسبة 9,5% من العينة وعند البحث عن اسباب هذه الظاهرة تبين من الجدول (18) ان حل الجيش العراقي ادى الى دخول نحو 150 فردا الى تجارة الارصفاة من العينة موضوع الدراسة، وهم يشكلون نسبة 85% من العينة التي يشملها هذا السؤال والبالغة 220 فردا، في حين لم تشكل ظاهرة الخروج من سجون النظام البائد سوى نسبة 2,5% من العينة المذكورة (الجدول 19)، بينما ادت الزيادة في عدد العاملين عن العمل في العائلة بسبب توقف العديد من المؤسسات الحكومية عن العمل وتوقف عملية البناء والضعف العام الذي

اصاب النشاط الاقتصادي هي الاسباب التي ادت الى دخول 80 فردا الى تجارة الارصفة وهم يمثلون 41% من الذين يشملهم هذا السؤال والبالغ عددهم كما ذكرنا 220 فردا (الجدول 20).

الجدول (18) سبب ممارسة العمل الحالي في تجارة الارصفة بعد انهيار النظام البائد (حل الجيش العراقي وبعض المؤسسات الاخرى) موزعة حسب نوع الاجابة

نوع الاجابة	العدد	النسبة
نعم	20	11%
كلا	200	99%
المجموع	220	100%

الجدول (19) سبب ممارسة العمل الحالي في تجارة الارصفة بعد انهيار النظام البائد (الخروج من السجن وعدم امتلاك مؤهلات مهنية او دراسية) موزعة حسب نوع الاجابة

نوع الاجابة	العدد	النسبة
نعم	5	1,5%
كلا	215	98,5%
المجموع	220	100%

الجدول (20) سبب ممارسة العمل الحالي في تجارة الارصفة بعد انهيار النظام البائد (زيادة عدد العاطلين في العائلة) موزعة حسب نوع الاجابة

نوع الاجابة	العدد	النسبة
نعم	80	20%
كلا	140	80%
المجموع	220	100%

5- الرغبة في التطوير والعمل في مجالات اقتصادية حقيقية اخرى
لقد حاولت الباحثة من خلال مجموعة الأسئلة المترابطة والمتدرجة (س18-س20) ان يرى مدى رغبة العاملين في تجارة الارصفة في تغيير مجال عملهم الحالي الى مجالات اقتصادية اخرى افضل فكانت الاجابات مثيرة وتستحق الاهتمام من قبل المسؤولين عن وضع ورسم السياسات التشغيلية في المحافظة. فقد ابدت نسبة 80% من العينة رغبتها في الدخول بدورات تأهيلية مختلفة لتكتسب المهارات الفنية التي تؤهلها للدخول الى سوق العمل بكفاءة عالية، بينما اظهرت نسبة 20% من العينة عدم الرغبة في الدخول بمثل هذه الدورات وقد جاء معظم هذا الرفض من قبل النساء نظرا للتراماتهن العائلية وعدم تفرغهن لها (الجدول 21).

الجدول (21) الرغبة في دخول دورات تأهيلية وتطويرية بما يتلاءم وحاجة مؤسسات الدولة والقطاع الخاص لعينة الدراسة موزعة حسب نوع الاجابة (حجم العينة 1000)

نوع الاجابة	العدد	النسبة
نعم	820	80%
كلا	180	20%
المجموع	1000	100%

كما فضلت نسبة 93% من العينة الاشتغال في القطاع العام بعد الدخول في دورات تأهيلية نتيجة لتحسن مستوى الرواتب فيه بعد القرارات الاخيرة ولم تفضل الاشتغال في القطاع الخاص وبلغت نسبتهم 7% فقط من العينة، وربما يعكس ذلك الرغبة في العمل بحرية دون قيود رسمية او الى ان حرية الحركة في القطاع الخاص والارباح المتوقعة فيه اكبر من تلك في القطاع العام (الجدول 22 و23).

الجدول (22) عينة الدراسة موزعة حسب الرغبة للعمل في القطاع العام والخاص (حجم العينة 790)

الرغبة للعمل في	العدد	النسبة
-----------------	-------	--------

القطاع العام	520	70%
القطاع الخاص	260	30%
المجموع	790	100%

الجدول (23) تحسن سلم الرواتب والضمان الاجتماعي هو السبب لتفضيل العمل في القطاع العام لعينة الدراسة موزعة حسب الاجابة (حجم العينة 820)

نوع الاجابة	العدد	النسبة
نعم	818	98%
كلا	2	2%
المجموع	820	100%

6- الرغبة في تغيير العمل

عند السؤال عن رغبة افراد عينة الدراسة عن تغيير عملهم الحالي في تجارة الارصفة، تبين ان جميعهم يرغبون بذلك كما تشير الية نتائج الجدول (24)

الجدول (24) الرغبة في تغيير العمل لعينة الدراسة موزعة حسب الاجابة (حجم العينة 1000)

نوع الاجابة	العدد	النسبة
نعم	1000	100%
كلا	0	0%
المجموع	1000	100%

والجدير بالذكر انه ليس جميع العاملين في تجارة الارصفة لا يمتلكون مهارات فنية وانما العكس هو الصحيح اذ اظهرت الدراسة ان هناك 790 فردا من العينة البالغة 1000 فرد يمتلكون مهارات حرفية كالنجارة والحدادة والبناء وغيرها ولكنهم لا يمارسونها بسبب عدم حاجة اليها في سوق العمل نتيجة لحالة الكساد ولقلة الدخل المتأتي منها، ولهذا فان جميع هؤلاء الافراد مضافا اليهم افراد العينة الاخرين 210 فردا يفضلون تغيير عملهم الحالي في تجارة الارصفة ولكنهم لا يمتلكون المال التشغيلي الكافي لذلك اذ بلغت نسبة من لا يمتلك المال اللازم 91% من العينة الجدول (25). وفضلا عن ذلك فقد ابدت نسبة 71% من العينة الرغبة في تغيير عملهم الحالي الى مجالات عمل انتاجية اخرى افضل بعد توفر رأس المال التشغيلي الكافي حتى لو كانت هناك مخاطر تواجههم بما في ذلك الخسارة والملاحقة القانونية وغيرها الامر الذي يبين مدى الضيق وانعدام الاستقرار النفسي الذي يشعر بها العاملين في تجارة الارصفة حاليا" الجدول (26).

الجدول (25) امتلاك المهارة الفنية لكن عدم توفر رأس المال التشغيلي لعينة الدراسة موزعة حسب الاجابة (عينة الدراسة 1000)

نوع الاجابة	العدد	النسبة
نعم	822	91%
كلا	178	9%
المجموع	1000	100%

الجدول (26) امتلاك المهارة الفنية لكل عدم توفر رأس المال التشغيلي لعينة الدراسة موزعة حسب الاجابة (حجم العينة 1000)

نوع الاجابة	العدد	النسبة
نعم	429	25%
كلا	571	75%
المجموع	1000	100%

فضلا عما سبق يدرس الباعة اوقات مرور سيارات الشرطة والمفتشين وكاستجابة لهذه الظروف غير المستقرة يحدد هؤلاء الباعة سلعهم ليتمكنوا من جمعها وحملها في اقل وقت ممكن فعندما تاتي

سيارة الشرطة يفر الباعة تجنباً للعقاب وعندما تذهب يعودون الى امكانهم ،والحقيقة ان الحاجة الى تحديد الكمية ليسهل جمعها والهرب بها بسرعة اثر تأثير كبيراً في دخولهم وخلق نوعاً من عدم الاستقرار (الجدول 27-31)

الجدول(27)التعرض للسجن نتيجة المطاردة لعينة الدراسة موزعة حسب الاجابة(حجم العينة 680)

نوع الاجابة	العدد	النسبة
نعم	680	%55
كلا	320	%45
المجموع	1000	%100

الجدول (28)ممارسة العمل في اماكن بعيدة عن رقابة السلطة لعينة الدراسة موزعة حسب الاجابة (حجم العينة 580)

نوع الاجابة	العدد	النسبة
نعم	580	%54
كلا	420	%46
المجموع	1000	%100

الجدول (29)البقاء عاطلاً "لفترة من الوقت نتيجة المطاردة لعينة الدراسة موزعة حسب الاجابة (حجم العينة 750)

نوع الاجابة	العدد	النسبة
نعم	750	%54
كلا	250	%46
المجموع	1000	%100

الجدول(30)ممارسة اعمال اخرى نتيجة المطاردة لعينة الدراسة موزعة حسب الاجابة (حجم العينة 750)

نوع الاجابة	العدد	النسبة
نعم	770	%54
كلا	230	%46

ثالثاً:- معلومات عن الدخل والاتفاق

عند دراسة مقدار الدخل الذي تدره تجارة الارصفة على العاملين فيها يتضح لنا مدى البؤس وضنك العيش وهشاشة الرعاية الاجتماعية، اذ خلصت الدراسة الى ان اقل دخل يصل الى 250 دينار وهو معدل لا يكفي حتى لشراء نصف وجبة غذائية، في حين بلغ متوسط دخل العينة 3000 دينار وهذا بدوره يكفي بالكاد لتوفير الحد الادنى من الغذاء يوميا مع اهمال كافة المتطلبات الاساسية الاخرى بما فيها الانفاق على التعليم والصحة وغيرها اما اعلى قيمة لمعدل الدخل فقد بلغت 20 الف دينار يوميا وهو معدل اقل بكثير مما يحصل عليه بعض اصحاب المناصب الرفيعة في الدولة ومثل هذا الدخل تحصل عليه قلة قليلة من العاملين في تجارة السلع الممنوعة والخاضعة لرقابة صارمة من قبل الدولة ومنها السلع المهربة من الخارج (الجدول 31)

الجدول(31)عينة الدراسة موزعة حسب معدل الدخل اليومي (حجم العينة 1000)

فئات الدخل اليومي	العدد	النسبة
100-1000	50	%7
1100-2000	250	%30
2100-3000	250	%32
3100-4000	150	%14,5
4100-5000	175	%9,5
اكثر من 5000	125	%7
المجموع	1000	%100

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه الان هو لماذا يستمر هؤلاء الناس في ممارسة هذا العمل رغم المخاطر المحيطة به. وللجواب على هذا السؤال تبين من الدراسة ان الدخل المتأتي من هذا المعدل يعتبر اساسيا بالنسبة لغالبية العينة اذ بلغ نسبة ما اعتبر الدخل المتأتي من ممارسة تجارة الارصفة اساسيا نحو 73% بينما اعتبر نسبة 27% منهم انه اضافيا للدخل الذين يحصلون عليه من عملهم في مجالات اخرى كالعمل في القطاع العام او التقاعد (الجدول 32)، وعليه فان الجميع يفضل البقاء في هذا النشاط لأنه الخيار الأمثل امامهم وبالتالي فانهم مستعدين لتحمل ما ينجم عنه من المخاطر التي تم استعراضها قبل قليل.

الجدول (32) عينة الدراسة موزعة حسب نوع الدخل (حجم العينة 1000)

نوع الدخل	العدد	النسبة
اساسي	810	80%
اضافي	190	20%
المجموع	1000	100%

ويؤكد هذا التحليل ما خلصت اليه الدراسة من تحليل معدل استهلاك العينة (لاحظ الجدول 34) اذ بلغت اقل قيمة لمعدل الاستهلاك 200 دينار ومتوسط استهلاك العينة 2580 دينار فيحين بلغ الحد الاعلى لمعدل استهلاك 10 الاف دينار وعند مقارنة هذه الأرقام مع ارقام الدخل اعلاه بان الغالبية العظمى من العاملين في تجارة الارصفة يعيشون اما دون حد الكفاف او ضمن هذا الحد مع وجود نسبة ضئيلة تستطيع ان توفر قسما من دخلها للاذخار.

الجدول (33) عينة الدراسة موزعة حسب معدل الاستهلاك اليومي (حجم العينة 1000)

فئات الانفاق اليومي	العدد	النسبة
100-1000	50	10,7
1100-2000	250	31
2100-3000	300	35,5
3100-4000	210	13
4100-5000	120	6,65
اكثر من 5000	70	3,15
المجموع	1000	100%

الاستنتاجات

- 1- ان تجارة الارصفة تعتبر شكلا " سافرا للبطالة المقنعة في محافظة الديوانية تمارسها جميع الفئات العمرية دون استثناء بدأ بالطفل الصغير وانتهاء " بالشيخ الكبير رجالا او نساء"، ولكنها تتركز بشكل اساس في فئة المراهقين والشباب والكهول بسبب ندرة فرص العمل في القطاع الحكومي، والناجمة من فشل السياسات التنموية للنظام البائد ووصولها الى طريق مسدود، تلك التنمية التي تميزت بعدم العدالة في توزيع ثروات المجتمع وتركزها بيد الاقلية الحاكمة وحاشيتها، وتدمير خيرات البلد في الحروب العدوانية والانفاق على المظاهر الترفيحية دون ايلاء الحاجات الملحة للمجتمع اهتماما كافيا.
- 2- مما لاشك ان استمرار ظاهرة تجارة الارصفة وتركزها بين الفئات المذكورة سيؤدي الى استقطاب هذه الفئات من قبل العناصر الارهابية والمتشددة واستغلالها في زعزعة الامن والاستقرار في المحافظة
- 3- وجود علاقة عكسية بين معدلات البطالة والفئات العمرية، اذ ينخفض معدل البطالة في الفئات العمرية العالية، ويرتفع في الفئات العمرية الشبابة.
- 4- ان ندرة راس المال التشغيلي لمعظم العاملين في تجارة الارصفة كانت العقبة الرئيسية امام انتقالهم الى مجالات انتاجية افضل تتناسب مع اختصاصاتهم المهنية وتحصيلهم الدراسي.

5- يعاني الغالبية العظمى من العاملين في تجارة الارصفة من الفقر والحرمان والتهميش نتيجة لانخفاض العائد الذي يحصلون عليه من هذا النشاط والذي لا يكفي لتلبية الحاجات الاساسية لهم ولعوائلهم وبخاصة اذا اخذنا بنظر الاعتبار ان بعض العاملين يعد المعيل الاول للعائلة في الوقت الذي يعاني فيه الاقتصاد العراقي من حالة التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة.

6- أدت الهجرة غير المنتظمة والعشوائية من الريف الى مركز المدينة الى زيادة اعداد العاملين في تجارة الارصفة، وجاءت الهجرة بسبب انعدام التوازن بين الريف والمدينة من حيث مستوى الدخل ومدى توفر الخدمات العامة الاساسية فضلا عن تدهور القطاع الزراعي والحرب الطويلة مع ايران، ونجم عن هذه الهجرة زيادة عدد العاطلين عن العمل في اطار العائلة الواحدة وتفاقم مشكلة السكن في المحافظة.

7- أدى ضعف القدرات المادية والاستثمارية للقطاع الخاص المحلي ورغبته في الاعمال السريعة الربح كالتجارة وابتعاد عن المشاريع الصناعية الكبيرة لما فيها من مخاطرة من ناحية، ولانها لا تعطي العائد الا بعد فترة طويلة من الزمن من ناحية اخرى، الى عدم تمكن هذا القطاع من استيعاب وتوظيف المزيد من الايدي العاملة وبالتالي ساهم في بقاء مستويات البطالة عند حدودها العليا.

التوصيات

1- تنشيط مكاتب التشغيل في المناطق الحضرية مع المناطق الريفية بغية خلق فرص العمل في ظل تقلص فرص العمل الزراعية على ان لا تقتصر فرص العمل على القطاع العام، ان هذه الالية احدى اليات تخفيف الفقر الواردة في استراتيجية تحقيق الفقر في العراق من خلال خلق فرص العمل في الريف والمدينة.

2- الاهتمام في توسيع مساهمة المرأة في عمليات الانتاج وذلك من خلال تشجيع الصناعات الصغيرة بما يسهم في عمل ربوات البيوت من جهة والعاطلين ممن لا يجدون فرص عمل مناسبة لهم. 3- العمل على وضع سياسة تنموية واسعة على المستوى الاقليمي لمحافظة الديوانية تستهدف النهوض بكافة الانشطة الاقتصادية فيها من زراعية وصناعية وخدمية والبنى التحتية المرتبطة بها، لا سيما وانها عانت من الاهمال والتدمير.

2- نشر المؤسسات التعليمية والصحية والترفيهية والصناعات المرتبطة بالقطاع الزراعي في ريف المحافظة واعادة الحياة له بهدف تشجيع المواطنين الذي هاجروا من الريف الى المدينة بالعودة مرة اخرى الى الريف لتخفيف التنافس على فرص العمل المتوفرة في المدينة.

3- العمل على اقامة صناديق التسليف التي تقدم راس المال التشغيلي بفوائد منخفضة لصغار المستثمرين لتأسيس ورش عمل مشتركة لهم وبخاصة لذوي المهارات الحرفية الذين يعملون حالياً في تجارة الارصفة والذين لا يجدون فرص لهم في القطاع الحكومي والخاص.

4- سن التشريعات التي تشجع المستثمرين العرب او الاجانب على المساهمة في عملية اعادة الاعمار او الاستثمار في القطاعات التي لا يستطيع القطاع الخاص المحلي في المحافظة على الاستثمار فيها لضعف امكاناته المادية .

5- وضع نظام قانوني واضح وشفاف للرعاية الاجتماعية يستهدف تقديم الاعانات للعاطلين عن العمل وتربية الايتام ومساعدة الارامل ورعاية المتقاعدين عن العمل الذين يلتقطون رزقهم من الشوارع.

6- القيام بفتح مراكز للتدريب والتأهيل المهني وتزويدها بالآلات والمعدات الحديثة ودعمها بالكوادر الفنية الكفوءة لغرض اعادة تأهيل ذوي المهارات المتدنية او الذين يحملون اختصاصات لا تتناسب مع متطلبات سوق العمل واضطروا للعمل في تجارة الارصفة.

المصادر

- (1) د. اسماعيل قيرة، مشكلات التشغيل والبطالة في الوطن العربي: دراسة تحليلية لواقع القطاع الحضري غير الرسمي، مجلة شؤون عربية، العدد 77، مارس، آذار، 1994.
- (2) أسيل حسين كاظم السوداني، دور الزكاة في التصدي لظاهرة الفقر والبطالة في العراق، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2010.
- (3) البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الاول، 2004.
- (4) الاخضر عزيز، فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، مجلة علوم انسانية، السنة الثالثة، 2006، العدد 26.
- (5) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ابوظبي، 2003.
- (6) بشير الدباغ وعبد الجبار الجرمد، مقدمه في الأقتصاد الكلي ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، الأردن ، أظبعه الأولى ، 2003 .
- (7) د. خالد توفيق الشمري ، مدخل في علم الاقتصاد، التحليل الجزئي والكلية، دار وائل للنشر، الطبعة الاولى، 2009.
- (8) رمزي زكي، الأقتصاد السياسي للبطالة، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر، 1997.
- (9) زهير حامد الزيدي، العولمة الاقتصادية وتأثيرها في اسواق العمل مع التركيز على البطالة فيدول مختارة (مصر والاردن حالة دراسية)، رسالة ماجستير ،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2009.
- (10) علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة واثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها، دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- (11) منظمه العمل العربي، ورقه عمل حول (دور المنشآت الصغيره والمتوسطه في تخفيف ازمه البطاله)، المنتدى العربي للتشغيل، بيروت، 19-21/10/2009.
- (12) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء، استراتيجيه تنمية المحافظات، الخلاصة التنفيذية، بغداد، وزارة التخطيط، 2008.
- (13) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء، استراتيجيه تنمية المحافظات، الخلاصة التنفيذية، بغداد، وزارة التخطيط، 2012.
- (14) Michael Parkin, Daviding, Economic, Boston, New York, 1992.
- (15) <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/rankorder/2129rank.html>